وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، 17 سبتمبر 2023

أخبار الطاقة

النفط يرتفع للأسبوع الثالث مع البيانات الاقتصادية الصينية والإمدادات المحدودة

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

سجلت أسعار النفط أعلى مستوى في عشرة أشهر في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت، أمس الأول الجمعة، وسجلت مكسبا أسبوعيا ثالثا مع شح الإمدادات بقيادة تخفيضات الإنتاج السعودية إلى جانب التفاؤل بشأن الطلب الصيني على زيادة الخام.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 23 سنتا، بما يعادل 0.3 بالمئة، ليتحدد سعر التسوية عند 93.93 دولارا للبرميل، في حين ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 61 سنتا، أو 0.7 بالمئة، لتغلق على 90.77 دولارا للبرميل. وتم تداول كلا العقدين عند أعلى مستوياتهما في 10 أشهر يوم الثلاثاء للجلسة الخامسة على التوالي، وربحا نحو 4 % على أساس أسبوعي.

وتتجه أسعار النفط أيضًا نحو تحقيق أكبر زيادة فصلية لها منذ الغزو الروسي لأوكرانيا في الربع الأول من عام 2022. وقالت فيونا سينكوتا، المحللة في سيتي إندكس، إن المخاوف بشأن الإمدادات لا تزال تشكل قوة دافعة للأسعار منذ أن أعلنت السعودية وروسيا هذا الشهر تمديد تخفيضات الإمدادات مجتمعة بمقدار 1.3 مليون برميل يوميا حتى نهاية هذا العام.

وأضافت سينكوتا أن بيانات الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة الأفضل من المتوقع في الصين عززت أسعار النفط هذا الأسبوع، حيث تعتبر الظروف الاقتصادية في البلاد حاسمة للطلب على النفط لبقية العام.

وأظهرت بيانات يوم الجمعة أن معالجة مصافي النفط الصينية ارتفعت بنحو 20 % عن العام السابق حيث أبقت المعالجات على معدلات التشغيل مرتفعة للاستفادة من الطلب العالمي المرتفع على المنتجات النفطية.

وقال بيتر ماكنالي، المحلل في شركة ثيرد بريدج، إن التوقعات بتراجع إنتاج النفط الأميركي عززت الأسعار أيضًا في الأسابيع الأخيرة. وأشار ماكنالي إلى أن «نمو العرض من الولايات المتحدة يبدو محدودًا حيث خفض المنتجون هناك نشاط الحفر بنسبة 20 % تقريبًا عن ذروة العام الماضي».

وأظهرت بيانات من شركة بيكر هيوز لخدمات حقول النفط يوم الجمعة أن عدد حفارات النفط في الولايات المتحدة ارتفع بمقدار اثنتين هذا الأسبوع إلى 515، وهو أعلى مستوى منذ أبريل. وأظهرت البيانات أن عدد منصات النفط انخفض

بمقدار 84 وحدة مقارنة بالعام الماضي.

ونما الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة في الصين بمعدل أسرع من المتوقع في أغسطس، مما يشير إلى أن ثاني أكبر اقتصاد في العالم بدأ في الاستقرار بعد تعثره المستمر منذ أشهر، وأظهرت بيانات المكتب الوطني الصادرة يوم الجمعة أيضًا أن معالجة مصافي النفط ارتفعت إلى مستوى قياسي بلغ 64.69 مليون طن في أغسطس، بزيادة 19.6 % عن العام السابق وما يعادل 15.23 مليون برميل يوميًا.

وارتفعت إنتاجية التكرير مع إبقاء شركات المعالجة الصينية على معدلات تشغيل مرتفعة لتلبية الطلب على السفر في الصيف والاستفادة من تعزيز هوامش التصدير إلى المستهلكين الآسيويين.

وقال إدوارد مويا، محلل أسواق أواندا، «المراهنة على النفط أصبحت تجارة مفضلة في وول ستريت، ولا أحد يشكك في أن قرار أوبك+ (الدول المنتجة للنفط) في نهاية الشهر الماضي سيبقي سوق النفط متشددة للغاية في الربع الرابع».

وتحدث معدلات التكرير القياسية في الصين في الوقت الذي يؤدي فيه تخفيض الإنتاج من قبل المنتجين الرئيسين روسيا والمملكة العربية السعودية إلى زيادة المخاوف بشأن العرض، ودفعت المخاوف بشأن الإمدادات كلا من برنت وغرب تكساس الوسيط إلى أعلى مستوياتهما منذ نوفمبر.

وقالت وكالة الطاقة الدولية هذا الأسبوع إنها تتوقع أن يؤدي تمديد تخفيضات إنتاج النفط من جانب السعودية وروسيا إلى عجز في السوق خلال الربع الرابع.

وقالت انفيستنق دوت كوم، أسعار النفط تواصل ارتفاعها وسط بهجة التحفيز الصيني وتوقعات الإمدادات المحدودة، وواصلت أسعار النفط مكاسبها في التجارة الآسيوية يوم الجمعة، مدعومة بالمزيد من إجراءات التحفيز من الصين، المستورد الرئيس، في حين استمرت احتمالات شح الإمدادات والطلب المستقر في توفير زخم تصاعدي.

وكانت أسعار النفط الخام عند أعلى مستوى لها منذ أوائل نوفمبر 2022، مع ظهور أحدث جولة من المكاسب، حيث قالت الصين إنها ستخفض نسبة متطلبات الاحتياطي للبنوك المحلية بمقدار 25 نقطة أساس -وهو التخفيض الثاني من نوعه هذا العام- ومن المتوقع أن تؤدي هذه الخطوة إلى إطلاق المزيد من السيولة في الاقتصاد الصيني وربما دعم النمو الاقتصادي.

ويأتي خفض أسعار الفائدة في الوقت الذي يعاني فيه أكبر مستورد للنفط في العالم من تباطؤ التعافي الاقتصادي بعد كوفيد19-، حيث تظهر سلسلة من البيانات المطبوعة الأخيرة لشهر أغسطس ضعفًا مستمرًا في الاقتصاد.

كما ساعدت بيانات الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة التي جاءت أقوى من المتوقع في البلاد على خلق المزيد من التفاؤل بشأن التعافي الاقتصادي في البلاد، على الرغم من أن النمو لا يزال أقل بكثير من مستويات ما قبل فيروس كورونا. كما

أظهر الاستثمار في الأصول الثابتة الأضعف من المتوقع أن ثقة الأعمال ظلت ضعيفة.

وأدى احتمال تقلص الإمدادات وتحسن الطلب الصيني إلى تداول أسعار النفط إلى حد كبير فوق الدولار الأقوى، حيث تشير البيانات الأخيرة أيضًا إلى مرونة الاقتصاد الأميركي، وأظهرت بيانات هذا الأسبوع أن التضخم في الولايات المتحدة ارتفع أكثر من المتوقع في أغسطس، في حين ارتفعت مبيعات التجزئة أيضا فوق التوقعات.

ودفعت البيانات الإيجابية الدولار إلى أعلى مستوى في ستة أشهر، على الرغم من أن هذا لم يفعل الكثير لوقف تقدم النفط. كما عززت البيانات الرهانات على أن بنك الاحتياطي الفيدرالي سيبقي أسعار الفائدة دون تغيير الأسبوع المقبل.

ومن المقرر أن ترتفع العقود الآجلة لخام برنت وخام غرب تكساس الوسيط أكثر من 3 % لكل منهما هذا الأسبوع، وهو الأسبوع الثالث على التوالي من المكاسب. وكانت أسعار النفط الخام في حالة تمزق منذ أوائل يونيو، بعد أن قالت المملكة العربية السعودية وروسيا إنهما ستخفضان الإمدادات بمقدار 1.3 مليون برميل يوميًا. ومددت الدولتان مؤخرًا تخفيضات الإمدادات حتى نهاية العام، مما يوفر دفعة أخرى لأسعار النفط الخام.

وكان احتمال تشديد الأسواق، في أعقاب تخفيضات الإمدادات، أكبر دفعة لأسعار النفط هذا العام، مما ساعدها على القفز بأكثر من 30 % منذ يونيو. كما ساعد نقص الإمدادات الأسواق إلى حد كبير على تجاوز بيانات المخزونات الأميركية الصادرة هذا الأسبوع، والتي أظهرت أن الطلب على الوقود في البلاد قد يتباطأ مع انتهاء موسم الصيف الكثيف السفر.

وقال محللو أبحاث ايه ان زد، يتجه خام برنت لتحقيق مكاسب أسبوعية ثالثة مع استمرار السوق في التشديد على خلفية قيود العرض من المملكة العربية السعودية وروسيا. وتقدم خام القياس العالمي فوق 94 دولارًا للبرميل، بعد أن أغلق مرتفعًا بنسبة 2 % يوم الخميس. وحذرت وكالة الطاقة الدولية ومنظمة البلدان المصدرة للبترول هذا الأسبوع من أن السوق ستعاني من عجز حتى نهاية العام، مما ساعد على دفع الخام للارتفاع بأكثر من 4 % منذ إغلاق يوم الجمعة الماضي.

وتوقف الطلب أيضًا بسبب تزايد الإشارات التي تشير إلى أن الولايات المتحدة قد تكون قادرة على تجنب الركود، في حين فاقت البيانات الواردة من الصين يوم الجمعة تقديرات الاقتصاديين في إشارة إلى أن أسوأ ما في الانكماش الاقتصادي قد انتهى. وينعكس تشديد السوق أيضًا في ارتفاع أسعار الوقود، حيث وصل الديزل إلى مستوى قياسي على أساس موسمي في نيويورك.

وارتفع سعر النفط الخام في لندن الآن بنسبة تزيد على 30 % من أدنى مستوى سجله في منتصف يونيو، مع تراجع توقعات المحللين بأن يصل سعر النفط إلى 100 دولار للبرميل. ومع ذلك، هناك إشارات فنية تشير إلى أن الارتفاع مبالغ فيه. وكان مؤشر القوة النسبية لخام برنت على مدى 14 يومًا أعلى من الحد الذي يشير إلى احتمال التراجع خلال معظم الأسبوعين الماضيين.

وقال فيفيك دهار، مدير أبحاث سلع التعدين والطاقة في بنك الكومنولث الأسترالي: «على أسواق النفط الآن أن تدرس ما إذا كان سعر 100 دولار للبرميل هو احتمال لعقود برنت الآجلة في النصف الثاني من عام 2023 بالنظر إلى مدى تخفيضات إمدادات أوبك +». وأضاف أن انخفاض مخزونات الخام العالمية يعرض الأسعار لخطر زيادة التقلبات.

وتستمر الفترات الزمنية التي تتم مراقبتها على نطاق واسع في الإشارة إلى نقص العرض. وبلغت الفجوة بين أقرب عقدين لخام برنت القياسي العالمي 79 سنتًا للبرميل في تخلف صعودي، وهو أعلى مستوى منذ نوفمبر.

لكن إن محاولة الصين لوضع حد أدنى لاقتصادها المتعثر قد أعطت عن غير قصد دفعة فورية لشيء آخر، وهو الخام الأميركي - الذي وصل إلى 90 دولارًا للبرميل يوم الخميس، للمرة الأولى منذ 10 أشهر.

وقال بنك الشعب الصيني إنه سيخفض اعتبارا من يوم الجمعة نسبة متطلبات الاحتياطي للبنوك في البلاد بمقدار 25 نقطة أساس للمرة الثانية هذا العام، ليصل المتوسط المرجح للبنوك إلى 7.4 %. وتهدف هذه الخطوة إلى تحرير الإقراض للقطاع الخاص من خلال تقليل حجم الأموال النقدية التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها في الاحتياطي.

ولا يزال من المبكر تحديد مدى نجاح إجراءات التحفيز الأخيرة في دعم ثاني أكبر اقتصاد في العالم من أسوأ تحد يواجهه منذ عقود. وستوفر بيانات الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة، المقرر صدورها يوم الجمعة، المزيد من الأدلة على الوضع الحالي في الاقتصاد الصيني. ومع ذلك، سارع المضاربون على صعود النفط إلى تفسير التأثير الذي يمكن أن يحدثه أي تعزيز للسيولة والنشاط الناتج على الطلب على الوقود بين الصينيين.

وإن التحفيز الصيني، إلى جانب الشعار حول مدى ضيق إمدادات النفط في جميع أنحاء العالم - على الرغم من وعد المملكة العربية السعودية بتسليم كل برميل متعاقد عليه لعملائها، على الرغم من خفضها اليومي المفترض بمقدار مليون برميل يوميًا - أدى إلى ارتفاع سعر النفط الخام إلى أعلى مستوياتها خلال شهر للجلسة الرابعة على التوالي.

وقال سونيل كومار ديكسيت، كبير الاستراتيجيين الفنيين في اس كيه تشارتنق: «طالما ظل خام غرب تكساس الوسيط فوق المتوسط المتحرك البسيط لمدة 100 أسبوع، ويتماشى بشكل ثابت مع 86 دولارًا، فإن الاستمرار الصعودي لا يبدو عقبة كبيرة». «لكن توقع مقاومة عند 93 دولارًا، وتوقفًا أصعب عند 96 دولارًا.»

وقال إد مويا، المحلل في منصة التداول عبر الإنترنت أواندا: «تبقى سوق النفط ضيقة، وان أحد الأسباب الأخرى لارتفاع أسعار النفط يوم الجمعة هو ارتفاع أسعار المنتجين الأميركيين ومبيعات التجزئة لشهر أغسطس. وكانت الزيادة في مبيعات التجزئة، بالمصادفة، نتيجة لإنفاق الأميركيين المزيد على البنزين الشهر الماضي، مما أدى إلى فكرة أنهم سيستمرون في القيام بذلك بغض النظر عن مدى ارتفاع الأسعار في محطات الوقود.

وأشار مويا إلى أن «الأخبار الإيجابية عن الولايات المتحدة ساعدت النفط قليلاً اليوم حيث لا يزال المستهلك ينفق». لكنه أضاف: «لن ينفق المستهلك هذا القدر من المال بمجرد أن نبدأ الحديث عن متوسط أسعار الغاز الوطنية فوق 4 دولارات

للغالون». وبلغ متوسط سعر البنزين في جميع أنحاء أميركا 3.858 دولارًا للغالون يوم الخميس، مرتفعًا بما يزيد قليلاً عن 5 سنتات عن الأسبوع الماضي.

ولا تزال أسعار النفط مفيدة لشركات الإنتاج على الرغم من التحديات التي تفرضها التقلبات والشكوك في سوق الطاقة. بعد فترة من الأداء الضعيف خلال معظم هذا العام، يشهد قطاع الطاقة انتعاشاً قوياً بسبب ارتفاع أسعار النفط.

ويعزى الارتفاع الأخير في أسعار النفط في المقام الأول إلى تضييق سوق النفط. وقد نتج ذلك عن مزيج من زيادة الطلب على النفط الخام والتخفيضات الكبيرة في العرض التي نفذها الأعضاء الرئيسيون في أوبك +، وهم المملكة العربية السعودية وروسيا.

وأبدت السعودية استعدادها لتمديد خفض إنتاجها الطوعي بمقدار مليون برميل يوميا لمدة ثلاثة أشهر إضافية، مع استمرار هذا الإجراء حتى نهاية العام الحالي. وبالمثل، فإن روسيا مستعدة للحد من صادراتها النفطية بمقدار 300 ألف برميل يوميا حتى نهاية ديسمبر 2023.

وكان للنمو الاقتصادي البطيء نسبيا في الصين خلال العام الماضي تأثير سلبي على أسعار النفط العالمية. ومع ذلك، فإن الزيادة غير المتوقعة في نشاط الصناعات التحويلية في أغسطس، القادمة من أكبر مستورد للنفط في العالم، ساهمت أيضًا في ارتفاع أسعار النفط.

كما تكتسب أسهم شركات النفط مكاسب، وبالنظر إلى أسعار النفط المرتفعة الحالية، فقد تم تحديد ثلاثة أسهم في المنبع مع مراجعات أرباح تصاعدية. وتمتلك شركة إي او جي للموارد مساحات كبيرة في مناطق الصخر الزيتي البارزة، مثل حوض بيرميان وإيجل فورد. ومن المتوقع أن يدعم التواجد المكثف للشركة ي هذه الموارد الصخرية الحيوية توسع إنتاجها على المدى الطويل. وتحتفظ الشركة بمحفظة تضم أكثر من عقد من المخزون عالي الجودة، وتتميز بمعدل عائد اقتصادي يبلغ 60 %.

«أويل برايس»: لا نهاية في الأفق لارتفاعات النفط .. تناقص العرض يجتمع مع عودة الطلب

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

أوضح تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي، أنه لا يبدو أن هناك نهاية في الأفق لارتفاع أسعار النفط الحالي أو للمحفزات الصعودية التي تقوده، حيث يجتمع تناقص العرض مع العودة الواضحة لنمو الطلب الصيني.

وسلط التقرير الضوء على استمرار الارتفاع في أسعار النفط في ختام الأسبوع الماضي، مدعوما إلى حد كبير بسلسلة من بيانات الاقتصاد الكلي الإيجابية في الصين، حيث نما إنتاج الصناعات التحويلية ومبيعات التجزئة بنسبة 4.5 في المائة إلى 4.6 في المائة، على أساس سنوي وهو ما يتجاوز توقعات المحللين بوضوح.

ومع وصول تشغيل مصافي التكرير الصينية إلى أعلى مستوى له على الإطلاق في أغسطس عند 15.23 مليون برميل يوميا، تحولت الصين من عامل هبوطي ضعيف الأداء إلى أكبر اتجاه صعودي لأسعار النفط، ما أدى إلى زيادة التفاؤل بشأن الطلب رغم معاناة كل من أوروبا والولايات المتحدة من أجل صيانة المصافي، بحسب التقرير.

ونوه بتكرار «أوبك» توقعاتها المتفائلة للعام المقبل، حيث أكدت «أوبك» وجهة نظرها المتفائلة للطلب على النفط لـ2024 حيث يشهد ارتفاعا بمقدار 2.25 مليون برميل يوميا، مشيرة إلى حدوث انتعاش اقتصادي أسرع في الاقتصادات الكبرى رغم ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع التضخم، ومع توقعات بنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 2.6 في المائة العام المقبل.

واهتم التقرير بإعادة ليبيا فتح أبوابها عقب العاصفة المدمرة، بعد أن اجتاح إعصار «دانيال» المناطق الشرقية في ليبيا، وخلف آلاف القتلى والمفقودين، حيث أغلقت محطات تصدير النفط الخام الأربع عدة أيام -البريقة، ورأس لانوف، والسدر، والزويتينة- ثم عادت مرة أخرى بحلول يوم الأربعاء واستأنفت عمليات التحميل.

من جهة أخرى، أوضح تقرير «ريج زون» النفطي الدولي، أن النفط ارتفع للأسبوع الثالث على التوالي، مع استمرار تضييق السوق على خلفية تخفيضات الإنتاج لتحالف «أوبك +» بقيادة السعودية وروسيا.

وأشار التقرير الذي صدر أمس، إلى استقرار خام غرب تكساس الوسيط بالقرب من 91 دولارا للبرميل في ختام تعاملات الأسبوع وهو أعلى مستوى منذ نوفمبر الماضي، لافتا إلى أن السوق ستشهد عجزا حتى نهاية العام الجاري، ما ساعد على ارتفاع الأسعار بنحو 3.7 في المائة، عن إغلاق الجمعة الماضي.

وأوضح أنه على جانب الطلب أصبحت الصورة أكثر إشراقا بفضل مؤشرات على أن الولايات المتحدة قد تكون قادرة على تجنب الركود، في حين فاقت البيانات الواردة من الصين تقديرات الاقتصاديين، ما يشير إلى أن أسوأ مراحل الانكماش الاقتصادي قد مرت.

وارتفعت أسعار النفط إلى أعلى مستوى لها في عشرة أشهر في ختام تعاملات الأسبوع، وسجلت ثالث مكاسب أسبوعية على التوالي، مع شح الإمدادات إلى جانب التفاؤل بشأن الطلب الصيني على زيادة النفط الخام.

وبحسب التقرير، ربح برنت والخام الأمريكي 4 في المائة على أساس أسبوعي، لتسير أسعار النفط على طريق تحقيق أكبر

زيادة فصلية لها منذ اندلاع الحرب الروسية - الأوكرانية في الربع الأول من عام 2022.
وأضاف التقرير أن «حالة تضييق السوق تنعكس أيضا على ارتفاع أسعار الوقود، حيث وصل سعر الديزل إلى مستوى قياسي موسمي في نيويورك، وأن سعر النفط الخام قفز أكثر من 30 في المائة، منذ منتصف يونيو الماضي، وأصبحت توقعات المحللين بوصول سعر البرميل إلى 100 دولار أكثر ترجيحا».
وأبرز تأكيد شركة النفط الحكومية الليبية أنه لم يحدث أي انقطاع في إنتاج النفط الخام في أعقاب عاصفة تسببت في فيضانات مميتة وتسببت في مقتل ما لا يقل عن 5500 شخص في ليبيا، مفيدا بأن موانئ تصدير النفط في الشرق الليبي لم تتضرر من العاصفة وتعمل بشكل طبيعي.
وذكر أن ليبيا كانت قد أغلقت موانئ التصدير في الشرق خلال العاصفة ثم أعادت فتحها بحلول الثلاثاء الماضي، حيث أكدت المؤسسة الوطنية للنفط بعد ذلك أن إنتاج النفط يبلغ 1.2 مليون برميل يوميا.
ونقل التقرير عن شركة «إيني» الإيطالية تأكيدها أن الفيضانات لم تؤثر في عملياتها في ليبيا، حيث أدت الأمطار الغزيرة الناجمة عن عاصفة البحر الأبيض المتوسط «دانيال» إلى انهيار سدين، ما أدى إلى تدمير مدينة درنة الساحلية في شمال شرق ليبيا.
من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار، في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط إلى أعلى مستوى لها في عشرة أشهر في ختام تعاملات الجمعة وسجلت ثالث مكاسب أسبوعية على التوالي.
وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 23 سنتا، أو 0.3 في المائة ليغلق على 93.93 دولار للبرميل، في حين ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 61 سنتا، أو 0.7 في المائة لتغلق على 90.77 دولار للبرميل.
وتم تداول كلا العقدين عند أعلى مستوياتهما خلال عشرة أشهر يوم الثلاثاء للجلسة الخامسة على التوالي، وربحا نحو 4 في المائة على أساس أسبوعي.
وقالت فيونا سينكوتا، المحللة في «سيتي إندكس»، «إن المخاوف بشأن الإمدادات لا تزال تشكل قوة دافعة للأسعار»، مضيفة أن «بيانات الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة التي جاءت أفضل من المتوقع في الصين عززت أسعار النفط هذا الأسبوع، حيث تعد الظروف الاقتصادية في البلاد حاسمة للطلب على النفط لبقية العام».
وأظهرت بيانات الجمعة أن معالجة مصافي النفط الصينية ارتفعت بنحو 20 في المائة عن العام السابق حيث حافظت المعالجات على معدلات تشغيل مرتفعة للاستفادة من الطلب العالي المرتفع على المنتجات النفطية.
وقال بيتر ماكنالي، المحلل في شركة ثيرد بريدج، «إن التوقعات بتراجع إنتاج النفط الأمريكي عززت الأسعار أيضا في الأسابيع الأخيرة»، مشيرا إلى أن «نمو العرض من الولايات المتحدة يبدو محدودا، حيث قام المنتجون بتخفيض نشاط الحفر بنسبة 20 في المائة تقريبا عن ذروة العام الماضي».

إنجاز 25 % من مشروع الربط الكهربائي الخليجي مع الكويت بنهاية النصف الأول

عبدالعزيز الفكي من الدمام

الاقتصادية

بلغت نسبة الإنجاز الفعلية في مشروع الربط الكهربائي الخليجي مع الكويت، نحو 25 في المائة بنهاية النصف الأول من العام الجاري.

وقال لـ «الاقتصادية» المهندس أحمد الإبراهيم، الرئيس التنفيذي لهيئة الربط الكهربائي الخليجي، إن اكتمال تنفيذ إنشاء محطة الوفرة في الكويت سيكون في ديسمبر 2024، موضحا أن المشروع يتضمن إضافة خطين جهد 400 كيلو فولت من محطة الفاضلي في السعودية إلى محطة الوفرة.

وأشار إلى أن توسعة محطة الفاضلي (المفاتيح الكهربائية والمفاعلات والحماية والتحكم) ستكتمل في النصف الثاني من 2024.

وأكد الإبراهيم، أن مشروع توسعة الربط مع الإمارات يتضمن إضافة خطين جهد 400 كيلو فولت من محطة سلوى في السعودية إلى محطة السلع في الإمارات مع توسعة محطات هيئة الربط 400 كيلو فولت (غونان، سلوى، السلع) التي تكتمل أواخر 2025.

وذكر أن الهيئة خطت خطوة استراتيجية بتحقيق توجيهات دول مجلس التعاون نحو الربط الكهربائي مع العراق، وذلك تحقيقا لمبادئ الاتفاقية الإطارية التي وقعت بين الهيئة ووزارة الكهرباء في العراق في سبتمبر 2019، أعقبها توقيع اتفاقية الربط الكهربائي بين الطرفين في يوليو 2022.

وذكر المهندس الإبراهيم، أن الهيئة بادرت بدراسة جدوى توسعة الربط الكهربائي بين منظومة دول المجلس نتيجة نمو الطلب على الطاقة الكهربائية، لذا تم اعتماد ثلاثة مشاريع أساسية، تشمل توسعة الربط مع كل من الكويت، والإمارات، وعمان، الأمر الذي يمكن الدول الخليجية من الحصول على دعم كهربائي أكبر خلال فترات الطوارئ، كما ستتيح التوسعة للدول الخليجية المتاجرة في الطاقة في أوقات توافر فرص تجارة الكهرباء.

وشدد على أن مشاريع التوسعة سيكون لها فوائد كبيرة من خلال التوفير في القدرة المركبة، زيادة قدرة الربط في تمرير سعة أكبر في دعم الحالات الطارئة، فضلا عن زيادة أمن واستقرارية الشبكة والتقليل من الانقطاعات.

ولفت إلى أن الهيئة تهدف من الربط مع دول الجوار زيادة الموثوقية وزيادة استغلال مصادر الطاقة الكهربائية المتنوعة من خلال أسواق وصفقات تجارة الطاقة وتوفير الطاقة الكهربائية كسلعة استراتيجية يمكن تسويقها عبر أسواق الطاقة الخليجية والعربية والإقليمية وصولا إلى آسيا وإفريقيا وأوروبا، الأمر الذي سيحقق منافع اقتصادية كبيرة لدول مجلس التعاون.

وقال المهندس الإبراهيم، إن تسريع الهيئة خطوات تفعيل سوق الطاقة الكهربائية الخليجي يهدف إلى تعزيز تبادل وتجارة الطاقة الكهربائية بين الدول الأعضاء، لذا تستمر الهيئة في تطوير منصة تجارة الطاقة لسوق الكهرباء الخليجية، وهو برنامج تم تطويره من قبل الهيئة، يهدف في مرحلته الأولى إلى تحفيز إبرام عقود يومية لتجارة الطاقة بين الدول الأعضاء،

على غرار أسواق الطاقة الكهربائية العالمية.

كما أطلقت الهيئة المشروع التجريبي لتسعير الطاقة الكهربائية والمتاجرة لليوم التالي في دول المجلس، ومنصة مشروع ربط السوق الخليجية للكهرباء مع العراق التي تستعد الهيئة لتدشينها من خلال تنفيذ مشروع بناء خطوط كهربائية جديدة مع العراق، ما يمكن الأخيرة من تبادل وتجارة الطاقة الكهربائية مع دول المجلس، سواء بصورة مجتمعة أو منفصلة أو منفردة، ما سيعطي مرونة واسعة لتبادل وتجارة الطاقة بين العراق ودول المجلس.

ونجحت الهيئة في الحفاظ على استمرارية تدفق الطاقة الكهربائية للدول الأعضاء دون انقطاع، وجنبت شبكات كهرباء دول مجلس التعاون أي انقطاع جزئي أو كلي بنسبة 100 في المائة، تم ذلك خلال تقديم الدعم اللحظي بنقل الطاقة المطلوبة عبر الرابط الكهربائي بشكل مباشر

كما نجحت الهيئة في الحفاظ على استمرارية تدفق الطاقة الكهربائية للدول الأعضاء دون انقطاع وجنبت شبكات كهرباء دول مجلس التعاون أي انقطاع جزئي أو كلي بنسبة 100 في المائة تم ذلك خلال تقديم الدعم اللحظي بنقل الطاقة المطلوبة عبر الرابط الكهربائي بشكل مباشر.

وتواصل الهيئة دورها في تحقيق وفورات اقتصادية لدول مجلس التعاون ناتجة عن تخفيض استثمارات الطاقة، وتخفيض الوقود، وتخفيض تكلفة التشغيل والصيانة، وتقليل الانبعاثات الكربونية، تم تقدير هذه الوفورات، منذ بدء التشغيل أكثر من ثلاثة مليارات دولار.

وعززت الهيئة موقعها المالي باتباع معايير دولية لتقوية مركزها المالي، ويمكنها من تمويل مشاريع توسعة الربط الكهربائي، بالتعاون والشراكة مع صناديق مؤسسات ومصارف التنمية والتمويل الخليجية والعربية والإقليمية.

المراهنة على النفط تجارة مفضلة في وول ستريت .. بيانات تحرك الأسعار صعودا الاقتصادية

ارتفعت أسعار النفط إلى أعلى مستوى لها في عشرة أشهر أمس، بعد أن خفضت الصين متطلبات الاحتياطي النقدي للبنوك لتعزيز انتعاشها الاقتصادي، ووسط توقعات بقرب انتهاء دورة رفع أسعار الفائدة عالميا.

وبحلول الساعة 00:27 بتوقيت جرينتش، ارتفع خام برنت 46 سنتا بما يعادل 0.5 في المائة إلى 94.16 دولار للبرميل، في حين زاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 0.6 في المائة إلى 90.74 دولار. وهذا أعلى مستوى تداول للخامين القياسيين منذ نوفمبر، وفقا لـ«رويترز».

وقالت تينا تنج المحللة في «سي.إم.سي»: إن خفض متطلبات الاحتياطي الإلزامي في الصين أسهم في رفع أسعار الطاقة والمعادن الصناعية عموما، مضيفة أن بيانات الإنتاج الصناعي الصيني ومبيعات التجزئة قد تكون محركا للسوق.

وأدت المخاوف المستمرة بشأن العرض، وتوقعات بإبقاء البنك المركزي الأمريكي أسعار الفائدة دون تغيير، إلى وضع أسعار النفط على الطريق الصحيح لتغلق مرتفعة للأسبوع الثالث على التوالي. ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة تكاليف الاقتراض للشركات والمستهلكين، ما قد يبطئ النمو الاقتصادي ويقلل الطلب على النفط.

قال إدوارد مويا المحلل في أواندا «المراهنة على النفط أصبحت تجارة مفضلة في وول ستريت. لا أحد يشكك في أن قرار «أوبك+» في نهاية الشهر الماضي سيبقي سوق النفط في حالة شح في الربع الرابع».

ولا يزال الطلب العالمي على النفط في طريقه للنمو بمقدار 2.2 مليون برميل يوميا في العام الجاري إلى 101.8 مليون برميل يوميا مدفوعا بتجدد الاستهلاك الصيني ووقود الطائرات والمواد الأولية البتروكيماوية.

ومخصصات النفط الخام أصبحت دون المستوى الأمثل بعد الحظر على الخام والمنتجات الروسية وتخفيضات إمدادات النفط من «أوبك+»، وهو ما أبقى تشغيل المصافي الأوروبية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في آسيا أقل بكثير من مستويات العام السابق.

وأظهرت بيانات منظمة أوبك الصادرة الثلاثاء احتمال حدوث عجز في إمدادات النفط في السوق العالمية بأكثر من ثلاثة ملايين برميل يوميا خلال الربع الأخير من العام المقبل، وهو ما يمكن أن يكون أكبر عجز منذ أكثر من عشرة أعوام، في الوقت الذي مددت فيه السعودية قرارها خفض إنتاج النفط حتى نهاية العام الحالي.

وأعلنت السعودية في الأسبوع الماضي اعتزامها تمديد قرار خفض الإنتاج بمقدار مليون برميل يوميا حتى نهاية العام الحالي، رغم وجود نقص في إمدادات النفط في الأسواق بالفعل.

وأشار تقرير أوبك إلى تراجع حاد في مخزونات النفط العالمية خلال الربع الثالث من العام الحالي، مع توقع تراجع بنحو 3.3 مليون برميل يوميا خلال الربع الأخير من العام الحالي.

وبحسب تقرير أوبك، فإن الدول الأعضاء وعددها 13 دولة ضخت خلال الربع الحالي من العام، ما يعادل 27.4 مليون برميل يوميا بانخفاض قدره 1.8 مليون برميل تقريبا عن احتياجات المستهلكين.

وإذا أبقت المنظمة على مستويات الإنتاج دون تغيير، كما ألمحت السعودية أكبر دولة منتجة للنفط في المنظمة، فإن الفجوة بين العرض والطلب يمكن أن تتضاعف تقريبا خلال الربع الأخير من العام الحالي، في حين ترى أوبك أنها تحتاج لإنتاج

30.7 مليون برميل يوميا خلال الربع الأخير من العام الحالي حتى تلبي الطلب على الخام.

من جهة أخرى، قالت مصادر تجارية إن قطر للطاقة رفعت سعر العقود المحددة المدة لخام الشاهين تحميل نوفمبر إلى أعلى مستوى في 2023، وسط شح في إمدادات الخام العالي الكبريت بعد أن مددت السعودية خفض إنتاجها حتى نهاية العام.

وحددت الشركة سعر نوفمبر عند نحو 2.73 دولار للبرميل فوق أسعار دبي، ارتفاعا من 2.10 دولار للبرميل في أكتوبر، إلى أعلى مستوى منذ ديسمبر 2022.

ورفع تمديد خفض الإنتاج مليون برميل يوميا حتى نهاية 2023، العلاوات الفورية للنفط الخام العالي الكبريت.

وفي الوقت نفسه، لا تزال هوامش التكرير قوية، ما دفع المصافي إلى زيادة الإنتاج.

ويأتي ارتفاع سعر خام الشاهين أيضا مع انخفاض إجمالي عدد شحناته المتاحة للتجارة في نوفمبر إلى 13 من 16 في أكتوبر. وحددت قطر للطاقة سعر العقود المحددة المدة بعد أن باعت ثلاث شحنات من الشاهين للتحميل في نوفمبر من خلال مزايدتها الشهرية.

واشترت شركات إديميتسو وإكسون موبيل وشل الشحنات الثلاث بسعر يراوح بين 2.20 و2.77 دولار للبرميل فوق أسعار دبي، ومن المقرر تحميل الشحنات في الفترة من الثاني إلى الثالث من نوفمبر، ومن 24 إلى 25 و28 إلى 29 من الشهر نفسه.

ألمانيا: دعوات خفض أسعار الكهرباء تثير مخاوف من عواقب غير مرجوة الاقتصادية

قال أولاف شولتس المستشار الألماني «إنه ما زال متشككا بشأن الدعوات من داخل ائتلافه الحاكم لإدخال خفض في أسعار الكهرباء للقطاع الصناعي في البلاد».

وأضاف شولتس المنتمي إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي، في تصريحات صحافية أمس «يجب أن ندرس هذا النوع من التدخل في السوق بعناية شديدة، حتى لا يأتي بعواقب غير مرجوة. ويجب ألا يؤدي إلى جمود في توسيع مجال طاقة الرياح والطاقة الشمسية».

وفي ظل التزام ألمانيا وجيرانها في الاتحاد الأوروبي بخفض واردات الطاقة من روسيا بعد الحرب الروسية في أوكرانيا في العام الماضي، أثر ارتفاع تكاليف الطاقة في اقتصادات عديد من الدول، وفقا لـ«الألمانية».

وأضاف شولتس أنه «من الصعب تبرير تحقيق الشركات أرباحا هائلة، بينما تخضع لدعم من دافعي الضرائب، وتسببها في مزيد من الديون الحكومية.. ستلاحظون أنني متحفظ قليلا».

وتشير التقديرات إلى أن أوروبا يمكن أن تواجه بداية ضعيفة جديدة لفصل الشتاء، ما سيؤخر بدء موسم الطلب على وقود التدفئة. وبحسب بيانات خدمة كوبرنيوكس لرصد التغير المناخي في أوروبا، من المتوقع أن تكون درجات حرارة الطقس في أوروبا خلال أكتوبر المقبل أعلى من المعتاد بعد موجات الحر الأخيرة، ومعتدلة نسبيا في الشهور التي تليها.

وذكرت «بلومبيرج» أن الأحوال الجوية المعتدلة خففت حدة المخاوف من حدوث نقص في إمدادات الغاز الطبيعي في مناطق عديدة من العالم عندما يبدأ فصل الشتاء في أوروبا دون تدفق إمدادات الغاز من روسيا.

بعدما قفزت لـ94 دولاراً.. هل تكسر أسعار النفط مستوى الـ100 دولار ؟

عكاظ

بعدما ارتفعت أسعار النفط إلى أعلى مستوى لها في 10 أشهر في آخر تعاملات لها، ليواصل الارتفاع للأسبوع الثالث على التوالي، وسط توقعات بقرب انتهاء دورة التشديد النقدي ووقف رفع أسعار الفائدة عالمياً، إلى جانب مخاوف من عجز في الإمدادات، مع إنهاء العقود الآجلة لخام برنت آخر جلسة لها مرتفعة 23 سنتاً بما يعادل 0.25% إلى 93.93 دولار للبرميل، وتسجيل مكاسب أسبوعية 3.6%. وزيادة خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 0.7% أو 61 سنتاً إلى 90.77 دولار للبرميل، توقع خبراء اقتصاديون وخبراء متخصصون في أسواق الطاقة أن تواصل أسعار النفط صعودها لتتجاوز مستويات الـ100 دولار للبرميل، وذلك في أعقاب موجة المكاسب التي حققها الخام خلال الأيام الماضية، حيث سجل أعلى مستوى له خلال العام الحالي مدعوماً بتوقعات ارتفاع الطلب مع استمرار المنتجين الكبار في العالم تمسكهم بسياسة خفض الإنتاج من أجل الحفاظ على استقرار السوق.

وأوضح تقرير نشرته شبكة (CNBC) الأمريكية أن أسعار النفط قد تتجاوز قريباً مستويات فوق الـ100 دولار للبرميل، وذلك في أعقاب موجة المكاسب التي أوصلت النفط إلى أعلى مستوياته خلال العام الحالي 2023.

وبين الخبراء أن ارتفاع الأسعار يأتي وسط توقعات متزايدة بتخفيض الإمدادات بعد أن تحركت السعودية وروسيا لتمديد تخفيضات إنتاج النفط حتى نهاية العام.

وأشار المحللون في (بنك أوف أمريكا) إلى أنهم يعتقدون الآن أن أسعار النفط قد ترتفع قريباً إلى ما يزيد على ثلاث خانات، أي إلى فوق الـ100 دولار للبرميل.

وقال محللون بقيادة (فرانسيسكو بلانش) في مذكرة بحثية: «إذا حافظت (أوبك+) على تخفيضات العرض المستمرة حتى نهاية العام في ظل خلفية الطلب الإيجابي في آسيا، فإننا نعتقد الآن أن أسعار برنت قد ترتفع إلى ما يزيد على 100 دولار للبرميل قبل عام 2024».

وأضاف تاماس فارغا، من شركة وساطة نفطية: «القفزة نحو مستوى 100 دولار أمر معقول». مستشهداً بتخفيض الإنتاج من السعودية وروسيا، والصيانة المقبلة لمصافي التكرير، والنقص الهيكلي في وقود الديزل في أوروبا، والإجماع المتزايد على أن دورة التشديد الحالية ستنتهي قريباً.

«كوفبك» الكويتية تتوقع الإنتاج من حقل إيرين للغاز في النرويج خلال 2025

الشرق الأوسط

قالت «الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية» (كوفبك)، إن وحدتها التابعة «كوفبك النرويج إيه إس» قدمت خطة إلى وزارة البترول والطاقة النرويجية لتطوير وتشغيل حقل إيرين للغاز بالتعاون مع شركة «إكوينور»، متوقعة بدء الإنتاج في عام 2025.

وذكرت الشركة في بيان نشرته «وكالة الأنباء الكويتية»، أن حقل إيرين الذي تم اكتشافه في عام 1978 واستحوذت عليه «كوفبك» كجزء من صفقة مع شركة «توتال» في عام 2016 يحتوي على 27.6 مليون برميل من احتياطيات النفط المكافئ القابلة للاستخراج، مضيفة أن حصتها التشغيلية في الحقل 21.8 في المائة مقابل 78.2 في المائة لـ«إكوينور».

ونقل البيان عن محمد الحيمر الرئيس التنفيذي لـ«كوفبك» قوله إن إجمالي صافي تكاليف التطوير المطلوبة يبلغ 108.4 مليون دولار، وإنه من المتوقع بدء الإنتاج في عام 2025.

وذكر الحيمر أن تطوير حقل إيرين سيؤدي إلى تعزيز محفظة «كوفبك» النرويجية الحالية من خلال إضافة المزيد من إنتاج الغاز منخفض التكلفة وعالي الربحية إلى السوق الأوروبية.

وذكر أن مشروع تطوير إيرين ذا المسار السريع يتكون من أعمال ربط تحت سطح البحر بمنصة جينا كروغ الحالية وحفر بئرين تطويرتين، موضحا أن الأعمال التي يتم تنفيذها تحت سطح البحر ستمكن من الربط المستقبلي للحقول والاكتشافات الجديدة القريبة من هذا المشروع.

وأفاد الحيمر بأن إجمالي صافي تكاليف التطوير المطلوبة يبلغ 108.4 مليون دولار أمريكي ومن المتوقع بدء الإنتاج في عام 2025.

يذكر أن «الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية» هي إحدى الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية، وتقوم بعمليات استكشاف وإنتاج النفط والغاز الطبيعي خارج دولة الكويت.

أسعار الوقود تنقذ مبيعات التجزئة الأميركية من انكماش صعب

خالد المنشاوي

اندبندنت

كشفت بيانات رسمية حديثة عن أن مبيعات التجزئة الأميركية سجلت ارتفاعاً خلال أغسطس (آب) الماضي، مدعومة بارتفاع أسعار الغاز، مع نمو الإنفاق على البنود الأخرى بشكل متواضع.

ووفق بيان، أوضحت وزارة التجارة أن مبيعات التجزئة التي تم تعديلها جاءت وفقاً للتقلبات الموسمية وليس التضخم، إذ ارتفعت بنسبة 0.6 في المئة خلال الشهر الماضي، وهذه وتيرة أسرع قليلاً من المكاسب المعدلة في يوليو (تموز) الماضي بنسبة 0.5 في المئة، ويمثل الشهر الخامس على التوالي من النمو، كما أنها أعلى بكثير من توقعات الاقتصاديين بزيادة قدرها 0.2 في المئة.

وكانت الزيادة مدفوعة إلى حد كبير بالإنفاق في محطات الوقود، والذي ارتفع بنسبة 5.2 في المئة خلال الشهر الماضي، إذ أدى ارتفاع أسعار النفط بسبب تخفيضات إنتاج «أوبك+» والطلب القوي والتعطيل الناجم عن الفيضانات القاتلة في ليبيا إلى ارتفاع الأسعار عند المضخة، وبلغ المعدل الوطني للبنزين العادي 3.86 دولار للغالون وهو أعلى مستوى في 10 أشهر.

وباستثناء المبيعات في محطات البنزين، ارتفع إنفاق التجزئة بنسبة أكثر تواضعاً بنسبة 0.2 في المئة خلال أغسطس مقارنة بيوليو الماضي، وزاد الإنفاق على التجزئة في معظم الفئات، بما في ذلك المطاعم ومحال البقالة، وانخفضت مبيعات الأثاث والمتاجر المتخصصة، مثل تلك التي تبيع السلع الرياضية، بنسبة واحد في المئة و1.6 في المئة على التوالي.

المستهلك ما زال يتمتع بصحة جيدة على رغم التضخم

ورغم قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة 11 مرة بهدف تهدئة الطلب لتستقر الفائدة عند أعلى مستوى في 22 عاماً، فإن الاقتصاد الأميركي لا يزال يقف على قدم وساق، إذ لا يزال المتسوقون الأميركيون يوزعون أموالهم بفضل سوق العمل القوية، ولكن بعد صيف من الإنفاق القوي يواجه المستهلكون الأميركيون عدداً من التحديات الاقتصادية لبقية العام، بما في ذلك إعادة تشغيل مدفوعات القروض الطلابية ومعايير الإقراض الأكثر صرامة، مما قد يحد من الإنفاق.

في مذكرة بحثية حديثة، كتب كبير المديرين في وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني ديفيد سيلفرمان «تواصل وكالة فيتش

النظر إلى المستهلك باعتباره يتمتع بصحة جيدة نسبياً، مدعوماً بانخفاض البطالة وانخفاض تضخم السلع إلى حد ما»، ومع ذلك أشار إلى أن «الرياح المعاكسة بدأت تظهر»، مشيراً إلى انخفاض مدخرات المستهلكين واستئناف مدفوعات القروض الطلابية هذا الخريف.

ومن المتوقع على نطاق واسع أن يهدأ الاقتصاد الأميركي في الأشهر المقبلة، وبما أن الإنفاق الاستهلاكي يمثل نحو ثلثي الناتج الاقتصادي، فإن الاقتصاد الأضعف يعني عادة إنفاقاً أقل حدة، لكن الاقتصاديين لا يتوقعون حدوث ركود هذا العام، وبينما خفض بنك «غولدمان ساكس»، أخيراً رهانه على حدوث ركود في الولايات المتحدة، لا يزال بنك «وول ستريت» يعتقد أن هناك فرصة بنسبة 15 في المئة لحدوث انكماش اقتصادي.

ومن المتوقع أيضاً أن تتباطأ سوق العمل، مما قد تشمل نمواً أقل في الأجور، وقد يدفع ذلك المستهلكين الأميركيين إلى كبح إنفاقهم، وأيضاً من المرجح أن يعني تباطؤ مكاسب سوق العمل وضعف نمو الدخل المتاح في الأشهر المقبلة استمرار حذر المستهلك، ويبدو أن المستهلكين بدأوا يلاحظون ذلك بالفعل، ومع ذلك، إذا تباطأ التضخم في الأشهر المقبلة فقد يؤدي ذلك في الواقع إلى الحفاظ على النشاط الاقتصادي، لأنه يعني أن المستهلكين قد استعادوا بعض القوة الشرائية.

وأضاف سيلفرمان «من المشجع أن انخفاض التضخم يجب أن يستمر في توفير دفعة للأجور الحقيقية وتجنب تراجع النشاط الاستهلاكي». وارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 3.7 في المئة خلال شهر أغسطس مقارنة بالعام السابق، مقارنة بارتفاع بنسبة 3.2 في المئة خلال يوليو، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ارتفاع أسعار الغاز، ولا يزال الاقتصاديون يتوقعون أن يهدأ التضخم في وقت لاحق من العام، على رغم تقلب أسواق الطاقة، لكن أسعار البنزين تعتبر مؤشرات واضحة للغاية للتضخم، لذا فإن مزيداً من المعاناة في محطات الوقود قد تؤدي أيضاً إلى إضعاف موقف المستهلكين.

مؤشر أسعار المنتجين يواصل الصعود

في السياق كان مكتب إحصاءات العمل الأميركي كشف عن أن معدل التضخم بالجملة تسارع للشهر الثاني على التوالي، مما يعكس اتجاهاً مماثلاً في تقرير مؤشر أسعار المستهلك، وارتفع مؤشر أسعار المنتجين، وهو مقياس رئيس لتغيرات الأسعار على مستوى الجملة، إلى 1.6 في المئة من 1.3 في المئة للأشهر الـ12 المنتهية في أغسطس.

وعلى أساس شهري ارتفعت زيادات أسعار المنتجين إلى 0.7 في المئة خلال أغسطس من 0.3 في المئة خلال يوليو، وكان ذلك أعلى من توقعات الاقتصاديين بزيادة قدرها 0.4 في المئة، وكان الارتفاع في أغسطس هو أكبر زيادة في شهر واحد منذ يونيو (حزيران) 2022.

وجاءت غالبية التسارع الإجمالي لشهر أغسطس من ارتفاع الطلب النهائي على السلع بنسبة اثنين في المئة، مدفوعاً بزيادة بنسبة 10.5 في المئة بأسعار الطاقة، وفي المقابل ارتفع الطلب النهائي على الخدمات بنسبة 0.2 في المئة، وفي الأشهر السابقة كان التضخم في جانب الخدمات مسؤولاً عن دفع المؤشر إلى الارتفاع.

وباستثناء فئات الغذاء والطاقة الأكثر تقلباً ارتفع مؤشر أسعار المنتجين الأساسي بنسبة 2.2 في المئة على أساس سنوي في أغسطس، وذلك تمشياً مع توقعات الاقتصاديين.

وعلى أساس شهري استقر مؤشر أسعار المنتجين الأساس بشكل طفيف، إذ ارتفع بنسبة 0.2 في المئة مقابل مكاسب يوليو المنقحة بنسبة 0.4 في المئة، وجاء هذا أيضاً متوافقاً مع توقعات الاقتصاديين.

ومؤشر أسعار المنتجين هو مقياس للتضخم يتم مراقبته من كثب، لأنه يلتقط متوسط تغيرات الأسعار عند المستهلك، وينظر إليه على أنه مؤشر رئيس محتمل لكيفية تصرف الأسعار في النهاية على مستوى المتجر.

يقول كبير الاقتصاديين في «ريموند جيمس» أوجينيو أليمان إن بيانات مكتب العمل هي دليل على أننا «لم نخرج من الأزمة بعد»، في إشارة إلى عودة التضخم إلى هدف الاحتياطي الفيدرالي البالغ اثنين في المئة. وأوضح أن الأسعار التي دفعها المنتجون الشهر الماضي من المرجح أن تنتقل إلى المستهلكين في الأشهر المقبلة.

ولكن من غير المرجح أن تدفع بيانات التضخم هذا الأسبوع بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى رفع أسعار الفائدة في اجتماعه الأسبوع المقبل. ويتوقع غالبية المتداولين بنسبة 97 في المئة أن يبقي بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة ثابتة، وهناك إجماع أقل بكثير حول ما سيفعله بنك الاحتياطي الفيدرالي في نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل.

المغرب يدرس اعتماد ضريبة كربون في 2024.. والقطاع الخاص حذر

اقتصاد الشرق

يُخطط المغرب لاعتماد ضريبة الكربون في موازنة العام 2024 تطبيقاً لبنود قانون الإصلاح الجبائي الذي دخل حيز التنفيذ عام 2021، والهادف لزيادة الإيرادات الضريبية، والحفاظ على التوازنات المالية للبلاد، وتعزيز تنافسية الصادرات.

بحسب وثيقة صادرة مؤخراً عن وزارة الاقتصاد والمالية؛ ستتم دراسة إحداث هذه الضريبة بهدف تمكين الشركات المغربية من الحفاظ على تنافسيتها على المستوى الدولي.

لكن حكيم مراكشي، رئيس لجنة الضرائب والجمارك بالاتحاد العام لمقاولات المغرب، الممثل للقطاع الخاص، اعتبر أنه «من غير المرجح أن يتم تطبيق هذه الضريبة العام المقبل»، مشيراً إلى أن تطبيقها يتطلب تقييم آثارها وجدواها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

لم تقدّم وزارة الاقتصاد والمالية في المغرب تفاصيل أوفى حول نسبة هذه الضريبة أو القطاعات التي ستشملها بالأساس، واكتفت بالإشارة إلى أن المغرب سيستفيد من دعم تقني من إحدى المؤسسات المالية الدولية لتطبيقها.

ضريبة كربون أوروبية

يأتي توجه المغرب لاعتماد ضريبة الكربون مع قُرب تطبيق الاتحاد الأوروبي لضريبة مماثلة على البضائع المستوردة بشكل انتقالي بدءاً من أكتوبر المقبل على أن تدخل حيز التنفيذ بشكل كامل في 2026، وستشمل قطاعات الحديد والإسمنت والأسمدة والألمنيوم وإنتاج الكهرباء.

بحسب مراكشي لـ«اقتصاد الشرق»؛ فإن النقاش حول ضريبة الكربون بدأ في عدد من الدول عبر العالم، ويحتاج تطبيقها لاحترام قواعد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT)، وهو ما يعني فتح نقاشات معمقة مع الشركات المعنية بها.

تطرح ضريبة الكربون الأوروبية تحدياً كبيراً على الشركات المغربية، بالنظر إلى كون الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري للمملكة، حيث تتوجه إليه 60% من الصادرات الإجمالية.

وأكّد رياض مزور، وزير الصناعة والتجارة، في حديث لـ«اقتصاد الشرق»، أن ضريبة الكربون في الحدود الأوروبية لن تؤثر كثيراً على الشركات المغربية، وأشار إلى أن المغرب يعمل على تعميم توفير الطاقة النظيفة للمصنّعين الكبار.

خلال المرحلة الانتقالية لضريبة الكربون الأوروبية، التي تبدأ الشهر المقبل؛ يتعيّن على المستوردين التصريح بنسبة انبعاثات الغازات الدفيئة على أن يخضعوا لدفع ضريبة ابتداءً من عام 2026.

كانت بعثة الاتحاد الأوروبي في المغرب دعت في يونيو الماضي بلقاء مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب لدعم التحول نحو صناعة خالية من الكربون، وتشجيع الاقتصاد الدائري، لتحضير الشركات المغربية لتقييم البصمة الكربونية لإنتاجها لتدخل السوق الأوروبية بسهولة.

استباقاً لاعتماد هذه الضريبة محلياً ومن قِبل أوروبا؛ لجأ عدد من الشركات الصناعية الكبرى في المغرب لتطوير الإنتاج بالاعتماد على الطاقات النظيفة واعتماد التدوير، من بينها شركات تشتغل في إنتاج الفوسفات والحديد والألمنيوم والطاقة الكهربائية.

ضمن خطط الحكومة أيضاً؛ من المرتقب أن يتم الرفع تدريجياً من الضرائب المفروضة على السجائر والمنتجات الغذائية المحتوية على السكر بهدف مكافحة انتشار بعض الأمراض وخفض النفقات الصحية المرتبطة بها. كما تعتزم الحكومة تشجيع استعمال الآليات المنزلية الأقل استهلاكاً للطاقة الكهربائية من خلال خفض الضريبة على شرائها.

هل خطط تحول الطاقة عالميًا واقعية.. وما هو سيناريو الـ«لالا لاند»؟

أحمد بدر

الطاقة

قال الخبير النفطي، الرئيس السابق لجمعية مهندسي البترول العالمية الدكتور سامي النعيم، إن سيناريوهات تحول الطاقة لمواجهة تغير المناخ وتحقيق الحياد الكربوني بحلول 2050، التي أصدرتها وكالة الطاقة الدولية، لا تتفق مع ما تصدره من تقارير بشأن أزمات الطاقة العالمية.

جاء ذلك خلال مشاركة النعيم في حلقة من برنامج «أنسيّات الطاقة»، قدّمها مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، تحت عنوان «في ظل قرب مؤتمر كوب 28 في الإمارات.. ضرورة تغيير المفهوم العالمي لتحول الطاقة».

وأضاف: «تقرير وكالة الطاقة الدولية الأخير أشار إلى أن 3.7 مليون إنسان يموتون سنويًا، بسبب استعمال الوقود الحيوي، ولكن المؤسف أن اتجاهات تحول الطاقة تسير في اتجاه آخر، كأنها لا ترى هذه الأرقام، أو كأنها ترى العكس».

وتابع: «عند النظر إلى سيناريو الحياد الكربوني بحلول 2050، وهو أيضًا أصدرته منظمة الطاقة العالمية، نجد السيناريو الذي أطلق عليه وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان اسم الـ(لالا لاند)، لأنه يعني كأنهم يرون العكس، ويرون معدلات فقر الطاقة في انخفاض وليس ارتفاعًا، أو كأنهم لا يصدقون التقارير التي يصدرونها».

خطط غير واقعية

قال المستشار في مجال الطاقة الدكتور سامي النعيم، إن التقارير التي تصدرها وكالة الطاقة الدولية أو الأمم المتحدة تحوي أرقامًا مخيفة، وهذه الأرقام لم تصدرها شركة نفط عالمية أو شركة نفط وطنية، لذلك نستغرب عندما نرى هذه السيناريوهات، لأنها «أحلام»، فهناك من يحلم ويكتب أفكارًا.

وأضاف: «أحد الأمثلة على هذه الأحلام، هو منع بيع (مراجل أو غلايات الوقود الأحفوري) بحلول عام 2025، وهذه المراجل تُستعمل في مشروعات تطوير حقول النفط، أي أن العالم بحلول 2025 سيتوقف عن تطوير أي حقل نفطي، وهو كلام لن يتحقق على أرض الواقع».

ولكن -وفق سامي النعيم- هذا الكلام يشير إلى وجود فجوة كبيرة بين الواقع والأحلام الموجودة في سيناريوهات تحول الطاقة التي تسوّقها هذه المنظمات، مهما كان اسم المنظمة التي أصدرت التقرير، والأزمة أن الفجوة تتسع بصورة كبيرة،

ويمكن أن تبدأ هذه الفجوة تضيق بعد 20 إلى 50 عامًا.

وتابع: «هناك أرقام مخيفة وحقائق مروعة، وأحلام غير واقعية تتعلق بتحول الطاقة، فمثلًا، لو لم توجد تقنية التكسير المائي الهيدروليكي، التي حُوربت بقوة، لاختفى نحو 3 ملايين برميل من النفط، خاصة النفط الصخري الأميركي».

وأوضح أن التكسير المائي سبب في إنتاج ما يزيد على 3 ملايين من النفط الخام حاليًا، خاصة النفط الصخري في الولايات المتحدة، وما زالت تتعرّض لهجوم شرس، فإذا توقفت هذه التقنية واختفت الـ3 ملايين برميل من الإمدادات العالمية، فكم سيصبح سعر برميل النفط؟

وأردف: «رأينا الخفض الطوعي لإنتاج النفط من جانب السعودية وروسيا وبعض دول أوبك+، وخفض مئات الآلاف من البراميل، وهي نسبة بسيطة مقارنة مع اختفاء 3 ملايين برميل من الإمدادات حول العالم، كما أن التكسير المائي الهيدروليكي أسهم في زيادة إنتاج الغاز الصخري الأميركي، الذي تصدره الولايات المتحدة حاليًا إلى أوروبا بسبب الحرب الروسية الأوكرانية».

ولفت إلى أن غياب هذه التقنية كان سيدفع أوروبا إلى خيارين لا ثالث لهما، إما العودة إلى الوراء 30 عامًا واستعمال الفحم الحجري، ويصبح ما بين 80 و90% من إنتاج الكهرباء من الفحم، وإما تقبّل الحياة في الظلام، مضيفًا: «قد يضطر شخص يعيش في لندن داخل شقة ثمنها مليونا جنيه إسترليني إلى أن يقبل بقطع الكهرباء عنه 4 أو 5 ساعات يوميًا».

سيناريوهات الـ«لالا لاند»

قال الرئيس السابق لجمعية مهندسي البترول العالمية الدكتور سامي النعيم، خلال مشاركته في برنامج «أنسيّات الطاقة»، الذي يقدمه الدكتور أنس الحجي على مساحات «إكس»، إن سيناريوهات الـ«لالا لاند» الخاصة بتحول الطاقة تفرض أن نتخيل فقدان الأسواق العالمية 3 ملايين برميل يوميًا من النفط الخام.

وأضاف سامي النعيم: «هؤلاء يريدون خفض إنتاج النفط واستهلاكه بمعدل يتراوح بين 70 و80% بحلول عام 2050، وبالطبع يريدون -أيضًا- خفض الغاز بمعدل يمكن أن يتراوح بين 40 و50% بحلول العام نفسه، وبالطبع إنهاء استعمال الفحم الحجري دون إعطاء أي فكرة عن البديل».

لذلك -وفق النعيم- أطلق وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان على سيناريوهات تحول الطاقة هذه اسم الـ«لالا لاند»، الذي يشير إلى أن هناك شخصًا يحلم بحدوث أمور معينة، مضيفًا: «مع الأسف الشديد هذه السيناريوهات لا تحظى بأي مصداقية على الإطلاق».

يُذكر أن الخبير العالمي الدكتور سامي النعيم هو أكاديمي متخصص ومستشار في مجال الطاقة، ويكتب في مجال استدامة وتحول الطاقة والنفط والغاز والتحديات البيئية واقتصادات تدوير الكربون، بجانب خبرته الطويلة الممتدة إلى نحو 40

عامًا في صناعة النفط والغاز.

وشغل النعيم، في عام 2019، منصب رئيس جمعية مهندسي البترول العالمية، التي تُعد أكبر تجمع تقني في قطاع هندسة النفط والغاز بالعالم، بالإضافة إلى عضويته في المجلس الاستشاري العالمي لجامعة تكساس الأميركية.

وهو حاصل على جائزة التميز العالمي في قطاع هندسة البترول من قبل جمعية مهندسي البترول، كما أنه عضو بالمجالس الاستشارية في جامعات الملك فهد للبترول والمعادن، والملك سعود في الرياض، والملك فيصل.

شكراً